

زيارة وزير الدفاع العراقي إلى روسيا

إعداد: أحمد عدلي

١٢ أغسطس ٢٠١٥

قام وزير الدفاع العراقي "خالد العبيدي" بزيارة إلى روسيا يوم ٢٧ يوليو الماضي، وقع خلالها مع رئيس الهيئة الفيدرالية الروسية اتفاق تعاون عسكري بين البلدين بعد عقد سلسلة اجتماعات للجنة الحكومية العراقية الروسية للتعاون العسكري التقني.

تأتي زيارة وزير الدفاع إلى روسيا في إطار سعيه لتحقيق عدد من الأهداف، وهي: طلب دعم عسكري عبر تعاقدات جديدة مع الجانب الروسي، وهو ما يتضمن اتفاق التعاون العسكري الأخير قيام موسكو بتزويد بغداد بأسلحة جديدة تشمل مروحيات هليكوبتر وأسلحة خاصة بحرب الشوارع، فضلاً عن أنواع من القناصة والمدفعية ومناظير الرؤية الليلية والأجهزة الخاصة بالجانب الهندسي الذي يساعد في تطهير الألغام، وبما بلغ قيمته أربعة مليارات دولار. وكذلك، إجراء مراجعة شاملة لعقود التسليح المبرمة بين الطرفين وتفعيل عقود التسليح التي أبرمتها حكومة نوري المالكي السابقة في عام ٢٠١٢ مع روسيا والتي بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٤,٢ مليار دولار وتمت عرقلتها بسبب شبهات الفساد، فضلاً عن امتناع المصارف عن تحويل الأموال اللازمة لتسديد قيمة السلاح المتفق عليه مع موسكو بسبب خضوعها لتوجيهات الإدارة الأمريكية. إضافة إلى السعي لتتويج مصادر العراق من السلاح، خاصة بعد التعتن الأمريكي في هذا الشأن وطرح مشروعات قوانين في الكونجرس تتضمن تسليح الأكراد والسنة بشكل مستقل عن الحكومة المركزية.

وتعد روسيا مورداً أساسياً للسلاح للعراق، الأمر الذي يمكن تتبعه عبر عدد من المؤشرات، أهمها: توقيع الطرفين في عام ٢٠١٢ على عقود تسليح بقيمة ٤,٢ مليار دولار، وبدأت روسيا في أكتوبر ٢٠١٣ بتوريد

أسلحة تشمل مروحيات حربية من طراز "مي-٣٥" و"مي-٢٨" (صائد الليل). وتدريب عدد من الخبراء العراقيين على قيادة المروحيات في مركز الطيران الحربي الروسي في مدينة تورجوك. وإبرام الطرفين عقوداً في عام ٢٠١٤ شملت توريد طائرات هجوم من طراز "سو-٢٥" ومنظومات دفاعية وذخائر بقيمة تقارب مليار دولار. كما سبق وأن ورد الجانب الروسي إلى العراق في عام ٢٠١٤، ١٠ طائرات من طراز "سو-٢٥" و١٢ منظومة قاذفة لهب ثقيلة و٦ مروحيات من نوع "مي-٢٨" و١٠ مروحيات من نوع "مي-٣٥"، وبالإضافة إلى ذلك بدأ تسليم بغداد منظومات دفاع جوي أرض - جو من نوع "باننسير اس ١"، وبلغت قيمة الواردات في عام ٢٠١٤ حوالي ١,٧ مليار دولار.

أضف إلى ذلك أن وزارة الدفاع العراقية أعلنت مؤخراً أنها اعتمدت في العمليات ضد تنظيم داعش على أسلحة روسية مثل مروحيات "مي-٣٥" و"مي-٢٨" وطائرات "سوخوي" ومنظومة الصواريخ المضادة للدبابات "كورنيت"، كما تعتبر العراق بحسب بيانات مصلحة التعاون العسكري الروسية وشركة "روستكولوجيا" ثاني أكبر مشتري للأسلحة الروسية بعد الهند بنسبة ٢٢% خلال عام ٢٠١٤، وأصبحت روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تبلغ حجم المشتريات العراقية من الأسلحة الروسية في عام ٢٠١٥ نحو ٣ مليارات دولار.

في الوقت نفسه، تبدي روسيا اهتماماً بالوضع السياسي في العراق، فهناك تخوفاً روسياً من انتقال الإرهاب إلى أراضيها وصعود تيارات الإسلام السياسي وتنامي القوى الأصولية قرب حدودها الجنوبية وهو ما يمكن أن يكون له انعكاسات على أوضاعها الداخلية، لاسيما في الشيشان وداغستان وبقية الجوار الإقليمي لها الذي يوجد فيه أقليات إسلامية. كما تسعى روسيا إلى إيجاد نفوذ جيواستراتيجي لها في العراق لموازنة النفوذ الجيواستراتيجي الأمريكي فيه ويأتي ذلك انطلاقاً من سعيها لإنهاء التفرد الأمريكي في المنطقة والعودة لعالم متعدد الأقطاب.

في حين يشكل العراق أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، كما أن روسيا تُولى أهمية لقطاع الطاقة العراقي، خاصة أن لشركات الطاقة الروسية حضور قوى في العراق، حيث تبلغ حصة الشركات الروسية في استخراج النفط العراقي ٤٠%، وتحصل هذه الشركات على شحنات من النفط العراقي وذلك كتعويض عن استثماراتها لتطوير الحقول. علاوة على الرغبة الروسية في عدم فقدان سوقاً رائجة لمعدات التسليح الروسية، حيث تُعد العراق إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي.

ختاماً، يمكن تقييم مجمل أبعاد زيارة وزير الدفاع العراقي إلى روسيا، في عدة نقاط، أولها: أن الهدف الأساسي من زيارة العبيدي إلى روسيا هو طلب الدعم العسكري والأمني العاجل لمواجهة تقدم تنظيم داعش، في ضوء فاعلية السلاح الروسي المستخدم ضد التنظيم. ثانيها: إمكانية طلب العراق لتأجيل ثمن الأسلحة التي طلبتها من روسيا نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها في ضوء التحديات المالية والعجز الكبير في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥. ثالثها: تنويع مصادر تسليح العراق، بالإضافة إلى زيادة الضغط على الولايات المتحدة للإسراع بتسليم الأسلحة للعراق، وهو ما أثمر بالفعل مؤخراً من خلال قيام واشنطن بتسليم بغداد الدفعة الأولى من طائرات F16.

كما يزداد احتمال أن تستجيب روسيا لطلب العبيدي بتسليح قوات الجيش وطبقاً للشروط العراقية في ضوء إدراكها لأهمية صادرات الأسلحة كمصدر أساسي للدخل في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها روسيا حالياً، خاصة وأنه من المرجح أن تطول فترة المواجهة مع داعش في العراق، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية لدى الدولة العراقية وقصور المساعدة الدولية لها والممثلة في عدم فاعلية ضربات التحالف الدولي ضد التنظيم حتى الآن، وإتباع تنظيم داعش استراتيجية استنزاف اقتصادي ضد الحكومة العراقية.